نص الكلمة التي ألقاها رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان

الأخ عزام الأيوبي في مؤتمر

"الإسلاميون: فلسطين ونظام الحكم بعد الثورات العربية"

12و 13/ أيلول/2012م، في قرية الساحة التراثية – بيروت

المحور السياسي :

على مدى عقود من الزمن كانت بلادنا العربية تتطلع إلى تغيير أنظمتها القمعية المتسلطة التي أحدثت تصحرا كبيرا في معظم نواحي حياة المواطن العربي، سواء على المستوى السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو الفكري والثقافي، وبتنا نرى هجرة الأدمغة والطاقات الإبداعية الشابة إلى دول العالم الحرّ نزيفا لا يتوقف، ونافذة شبه وحيدة لمن أراد أن يحيا كريما عزيزا يتمتع بحريته بعيدا عن أي ارتهان أو استزلام لهذا الحاكم أو ذاك المتسلط.

وقد بدأت بالفعل تباشير التغيير المنشود تلوح بالأفق، وبدأت رموز الأنظمة القمعية بالتهاوي الواحد تلو الآخر، وبدأت الشعوب المتعطشة للحرية رحلة إعادة بناء أنظمتها وسط تحديات كثيرة، منها ما يتعلق بعدم استسلام بقايا الأنظمة البائدة ومحاولاتها المستميتة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ومنها ما يتعلق بمدى قدرة هذه الشعوب على صياغة النظام النموذج الذي يؤمن لجميع مكوناته دون استثناء ما تصبو إليه من حرية وعدالة، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار أن الثورات العربية قد دفعت بالحركات الإسلامية تحديدا إلى مقدمة القوى السياسية المرشحة للحكم، وهي – أي الحركات الإسلامية - لطالما صُوّرت للناس على أنها رمز الإنغلاق والتسلط وعدم الإعتراف بالآخر، وهو الوصف الذي كان دائما الحجة التي تتذرع بها الأنظمة البائدة لاستبدادها وتسلطها. وهذا بدون أدنى شك يرسم علامات استفهام كبيرة حول مصير الثورات والتغيير المنشود في ظل تقدم الحركة الإسلامية إلى سدة الحكم.

خلافا لما يظنه الكثيرون ممن لا يعرفون حقيقة الإسلام بل وخلافا لما يتوهمه بعض الإسلاميين فإنه لا تعارض بين القيم والمفاهيم الإسلامية وبين الديمقراطية والحرية والتعددية والدولة المدنية، خاصة إذا ما حررنا المصطلحات ونظرنا إلى المضامين، دون أن يعني هذا الكلام تخليا عن مصطلحاتنا الإسلامية التي نراها أكثر دقة في التعبير عن المضامين. وفيما يلي بيان ذلك:

التنوع والتعددية ليست خيارا بل هي إرادة الله:

فالمسلمون يرون التنوع والتعددية قدر الله الذي يلزمهم التعامل معه كأمر قائم لا مفر منه، وعلى أنه ليس حالة شاذة بل هو الأصل في حياة الناس الذين يملكون حرية الإعتقاد والفكر والثقافة.

فقد جاء في القرآن الكريم: " ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك، ولذلك خلقهم"، (سورة هود – الآية 118).

وجاء في موضع آخر: " ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين"، (سورة يونس – الآية 99).

وقال أيضا: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغيّ"، (سورة البقرة – الآية 256)

وبالتالي يصبح من الواجب على كل مسلم يؤمن بهذه النصوص التعاطي بإيجابية مع مخرجاتها، أي اعتماد السبل التي تكفل حسن التعايش بين المكونات المتنوعة والمختلفة.

وبالفعل فقد وضعنا كحركة إسلامية أربع قواعد أساسية للعيش المشترك وهي:

1 - احترام الآخر والاعتراف به والتعامل معه: وهذا بالنسبة للمسلمين مسألة شرعيّة، تشمل الاختلاف الديني والسياسي، حسب التقسيم المعاصر. فلقد أتاح الله تعالى للإنسان حرّية الاختيار بين الإيمان والكفر، ومع ذلك لم يحرم الكافر ممّا أعطاه لمن يؤمن به، وإنّ هذه الحرّية الواسعة لجميع الناس أن يختاروا ما يريدون، حتّى بالنسبة

للإيمان والكفر، تستلزم حتماً الاعتراف بنتائجها والتعامل معها ، وإذا لم يكن الأمر كذلك فلا معنى أصلاً للحرّية.

2 - الأخلاق: وهي في نظر الإسلام قيم مطلقة يتعامل بها الإنسان مع الموافق والمخالف، لا تتأثّر باختلاف الدين، ولا بأيّ اعتبار آخر. الأخلاق ليست أسلوب تعامل المسلم فقط مع من يحبّ، ولا مع أبناء عشيرته أو قوميّته أو دينه، إنّها أسلوب التعامل مع الناس جميعاً.

3 - العدالة: وهي أهمّ القيم الإنسانية على الإطلاق. من أجل تحقيقها أرسل الله الرسل بالبيّنات :وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ سورة الحديد، الآية 25]. فالكتاب هو مصدر العدالة، والميزان هو وسيلة تحقيقها، لأنّه يعني التوازن بين الحقوق والواجبات.

4 - التعاون: لا معنى للعيش المشترك إذا لم يتعاون فيه الناس لتحقيق المصالح المشتركة. وقد بيّن الله تعالى أنّ التعاون مطلوب حتّى مع المشركين. "وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ، وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ". [سورة المائدة، الآية 2]

ونستطيع أن نرى تأكيد هذا التوجه من خلال الأهداف التي تعمل عليها الحركة الإسلامية، فعلى سبيل المثال نجد أن الأهداف الثلاثة الأولى من سلسلة الأهداف التي وضعتها الجماعة الإسلامية في لبنان (وهي حركة تنتمي إلى مدرسة الإخوان المسلمين) من أجل السعي لتحقيقها، تصب مباشرة في ثقافة الإنفتاح على الآخر وقبوله والتعاون معه:

1 - بناء الفرد المسلم الملتزم بضوابط الاسلام، القادر على التعايش مع الآخرين، المساهم في بناء مستقبل بلده على قواعد العدالة واحترام حقوق الإنسان وحرّياته.

2 - تبليغ دعوة الإسلام إلى جميع المواطنين، نقيّة صافية، متصلة بالعصر ومشكلاته، والحاضر ومتطلّباته. دعوة تقوم على الإقناع وترفض الإكراه. تحرص على التمسّك بمبادئ الإسلام وأحكامه التي جاءت لإسعاد الإنسانية كلّها، وترفض التعصّب الطائفي والعنصري والمذهبي وكلّ أنواع الظلم.

3 - الإسهام في انفتاح المجتمع الإسلامي على جميع شرائح المجتمع الأهلي في لبنان، واعتبار الحوار والتعاون أساس العلاقة بين جميع الفئات اللبنانية، وتحديد المساحة المشتركة التي تساعد على إقامة مجتمع متماسك، تخدم مؤسّساته جميع المواطنين بعدالة وكفاءة ومساواة.

النظرة إلى الدولة والعقد الذي يجمع بين أبنائها:

هذه الثقافة التي تحدثنا عنها لا تكفي لإدارة التنوع والتعددية، بل لا بد لها من تجسيد في نظام حكم، يكون هو الضامن للحريات ويؤمن العدل والمساواة بين الجميع.

هذا النظام المنشود لا بدّ أن يأتي نتيجة تفاهم بين أبناء البلد المعني على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم، وانطلاقا من المبادئ التي سبق ذكرها، وهذا بنظرنا لا يتعارض مع قواعد الإسلام، فالدولة بنظرنا مدنية، سلطاتها تستمد شرعيتها من الشعب الذي تمثله، وهو يملك محاسبتها وتقويمها. ولا يوجد في ثقافتنا أي ذكر للدولة الدينية التي تستمد شرعيتها من الله وبالتالي فهي تحكم باسمه، وليس بمقدور أحد مساءلة القائمين عليها في حال أخطأوا أو استغلوا سلطاتهم.

وما جرى في سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم يؤكد ذلك، فهو لم يحدد أي صيغة للدولة من بعده، كما لم يحدد حتى طريقة اختيار الخلف، مما يجعل كل ما يتعلق بشكل الدولة وآليات تشكيلها وإدارتها جهدا بشريا يمكن أن يتغير وفقا لحاجة الناس وتقدم تجاربهم ومعرفتهم بطرق إدارة الدول. وبالتالي فإن الخلافة أو الإمارة أو الجمهورية وغيرها من التسميات تبقى جميعها صورا غير مقصودة لذاتها وإنما المضمون الذي يحقق دولة العدل والمساواة والحرية هو المقصود.

أمّا مصادر التشريع بنظرنا فهي ليست محصورة، وعلى الرغم من قناعتنا بأن الشريعة الإسلامية تمثل مصدرا رئيسيا للتشريع، إلا أن أي جهد أو تجربة إنسانية تشكل إضافة في بناء الدولة وتقدمها يمكن اعتمادها كمصدر للتشريع أيضا، بشرط واحد هو عدم التعارض مع المبادئ الإسلامية التي نعتقد أنها قيم لا بدّ منها لأي مجتمع فاضل مهما كانت انتماءاته الدينية والثقافية والفكرية. قال تعالى: " قل إنّي هداني ربّي دينا قيما ملّة إبراهيم."

وتبقى الإشارة إلى أن العقد الذي يربط أبناء الوطن الواحد بدولتهم في نظرنا وكما فهمناه من ممارسة الصدر الأول من الدولة الإسلامية الأولى هو عقد المواطنة، دون النظر إلى دينه أو عرقه أو لونه أو جنسه أو أي عنصر من عناصر التمييز، ولا يوجد أي دليل معتبر في مصادر تشريعنا يشير إلى التمييز بين أبناء الدولة الإسلامية على أساس أي عنصر من العناصر المذكورة. ولقد كان النبي محمدا صلى الله عليه وسلم يشير إلى هذا المعنى عندما يسأل عن غير المسلمين من أبناء دولته فيقول: لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

أرجو أن يكون مستقبل أمتنا العربية بكل أقطارها مشرقا بنور العدل والحرية، الذي سيعيدها إلى مكانتها المرموقة بين الأمم، وأن يكون ما قدمنا في هذا المحور مدماكا إضافيا في إتمام البناء الذي نصبوا جميعا إليه، وعلى أمل أن تكتمل فرحتنا ونهضتنا بتحرير كامل لأوطاننا وفي مقدمتها فلسطين بكل حبة من ترابها، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.